Cahiers du CREAD n°17, 1er trimestre 1989, pages 147-152 (arabe).

أصديق فاطمة[*]

بروز المسألة النسوية ضمن الانتلاجانسيا الجزائرية

إن إعادة طرح وتحليل مسألة (المرأة، العائلة) سواء من الرجل أو المرأة، غالبا ما يطرح من نظرة، حيث يبقى الموضوع الحقيقي هو دراسة عملية الفصل ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية.

وإذا ابتعد هذا الاتجاه عن ميدان بحثه، الذي هو التأسيس التاريخي للدولة، فان هذا الابتعاد لا يمثل سوى الرجوع إلى نظرة المذهب الثقافي للمجتمع. هذه النظرة التي لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الفصل ما بين كل ما هو علماني وديني.

إن هذا النقاش الموجه بصورة خاطئة، يعمل على تضليل العمق الاجتماعي والتاريخي للمسألة النسوية في حد ذاتها. وهكذا فان ظهورالنساء كموضوع بحث وكممثلات في الحقل الثقافي يخضع لثلاثة اتجاهات.

1- الاتجاه النسوي المسيطر الذي أرجعناه إلى الاتجاه الإصلاحي في بداية العصر يجد في حياة النساء اليومية محركات صراعه من اجل التغيير والتحديث.

إن النظرة العلمية الخاطئة حول ثورة شاملة للمجتمع منذ بداية استيلاب النساء، يجهل هذا الاتجاه شبه نقدي للمسيرة الحالية للمجتمعات العربية.

2- الاتجاه المضطرب، الذي إذا حاول أن يعرف نفسه بانفصاله عن الإيديولوجيات الحديثة، التي تظهر كأنها خاضعة للامبريالية الغربية، فانه لا يجد نفسه ضمن النداءات المطالبة بالرجوع إلى الشخصية كما توجد حاليا. هذا الاتجاه، لم يستطع بعد أن يحصر وجهة نظره ضمن وجهة نقدية للمجتمع ككل «إن عملية الفصل لوحدها لا تستطيع أن تكون إجابة لاضطراب هذا الاتجاه.

3- اتجاه يحرص على خضوع المسألة النسوية لأكبر شرعية للسلطة السياسية.

هذا الاتجاه الثقافي هو أكثر شيوعا لنا، لأنه وارد من الفاعل الاجتماعي القريب من السلطات القائمة.
وهكذا تظهر هذه الاتجاهات الثلاث تلغى بروز فئة المثقفين الذين تتكون إستراتيجيتهم في اتجاه مجتمع مدني، ولذا فان بروز مثل هذه الفئة يتطلب شرطين اثنين :

- الشرط الأول تاريخي : يتمثل في تأسيس مجتمع مدني. وهذا الشرط بعيد عن أن يكون قاعدة للدولة العربية.

- الشرط الثاني اجتماعي : والذي يضمن للمثقفين وظيفة نقدية تجعلهم بعيدين عن اتجاه السلطة.
هذه الحالة التي يمكن تعميمها، تبقى مؤشرا لظاهرة خاصة للمثقفين العرب بأكملهم وتتمثل في عدم القدرة على التفكير في مجتمعهم.

وانطلاقا من الحالة الجزائرية، سوف ندرس بصورة خاصة السيناريو الذي يجعل النساء لا ينشئن إستراتجية الجماعة ضمن الانتلجانسيا.
وللقيام بهذا العمل، سنبدأ أولا بدراسة الشروط التاريخية التي صاحبت الاعتراف بنشاط ثقافي للنساء، مع تحديد الإطار.

ثانيا : سنقدم الدور الذي تلعبه المدرسة في سيرورة الازدواجية الجنسية للمعرفة bisexualisation
أ - الاعتراف التاريخي للممارسة الثقافية للنساء.
إن الشيء المعترف به اليوم هو أن النساء العربيات يشاركن أيضا في الدفاع عن المسألة العربية، بتخصوصية مرتفعة مرتبطة بتربية وطنية للأطفال، هذه التربية ترتكز على الاحتفاظ بدورهم كمحافظات على الشخصية الثقافية.

ونستطيع أن نعتبر هذا العنصر الأخير كالاعتراف بنشاط النساء الثقافي في مسألة «الهوية» Identitaire.

إن هذه الممارسة الثقافية موجودة ضمن العائلة. وترتكز على إيصال الأساطير المؤسسة على العادات والتقاليد والقيم. وهذه الظاهرة في الحقيقة ما هي إلا طريقة تاريخية متشعية للتعبير عن العروبة.

إن الخلاصة الأولى التي يمكن استنتاجها إذن، وهى تمكن النساء من تأدية وظائف ثقافية، معترف بها من الذين لهم معرفة بالمجتمع ككل، في إطار الفصل ما بين المجالات (أي الكبار في السن)، وخاصة الذين يحتفظون بالعادات الشفاهية سواء كانت هذه العادات في مجموعات صغيرة، أو في العائلة أو في العشيرة. كما احتفظت النساء ضمن مجموعاتهن النسوية بالمعرفة الرمزية والسحرية، إن الاعتراف بهده المعارف لا يمنعنا من التعبير مع Rossana, Rossanda :
« بعض الثقافات الهامشية تستطيع أن تفرض تشددا بصورة سهلة، وهذا في حالة ما إذا لم تستطيع نقد أشكال معرفتها الخاصة بها، وعندما تجد نفسها غير قادرة على التواصل مع التفاقات الأخرى، وهكذا تبقى في وضعية جامدة أبدية تلغى الجانب الآخر».

إن الصراع في ميدان المعرفة الاجتماعية بالنسبة للنساء يكون دائما مصحوبا بضرورة الظهور للمجتمع بأكمله وأيضا بإلغاء الفصل بين المجالات.
لقد تجاوزت جماعة من النساء بصورة خارقة للعادة قاعدة هذا الفصل، وتعتبر هاته النساء في عصرنا هذا علامة تحول لعلاقات النساء بالمجتمع.

لقد لعبت هاته النساء وهى متشبعة بمعنى اجتماعي دور المثقفات وهذا بتوسع مجال «ما نعرفه عن النساء وظائف كانت مقصورة على الرجال في الحروب الوطنية.
مثلا لقد قامت المناضلات في الجزائر بدور الإرهابيات، وواضعات قنابل بصورة مذهلة، إن مدلول «خارق للعادة» هذا يظهر لنا خفي جدا بحيث يرجعنا في الواقع إلى المرور نار منتقلين من نشاطات النساء، ونشاطات الرجال.

إن هذا الدور الرمزي الذي قامت به هاته النساء ساعد على :
الحضور المزدوج للرجال والنساء، في الممارسة السياسية.
وحتى إذا كان عدد النساء هذا محدودا، فان القيمة الرمزية قد تكون عالية، واليوم كل المناقشات التي تدور حول النساء الجزائريات تأخذ بعين الاعتبار وبطريقة حاسمة الدور الذي لعبته هؤلاء النساء خلال حرب التحرير.
ونعتبر هذا الدور بمثابة المؤهل لتحقيق وضعية الذات ضمن الانتلجانسيا الجزائرية.

أما الآن سنتطرق إلى كيفية سماح المدرسة بالتعميق في هذه الوضعية.
المدرسة كمكان مثالي لإنتاج الازدواج الجنسي للمعرفة الاجتماعية.
إن المدرسة تبقى دائما مثال لمحاولة التوحيد بين الرجل والمرأة للقيام بممارسة ثقافية.

وسنحاول أن نفهم النتائج المترتبة عن إمكانية (ذهاب) النساء إلى المدرسة ضمن إطار بسيطرة مزدوجة.

- السيطرة التي تعرفها المجتمعات العربية.
- وأيضا السيطرة التي تعرفها وتعيشها النساء ككل إن السؤال المطروح حقيقة هو كالأتي :

ماهو السلاح الذي تقدمه المدرسة للنساء للصراع من أجل تحقيق ازدواجية جنسية للمعرفة الاجتماعية، التي يمكن أن تكون هي نفسها سلاح السيطرة التي تعيشها المجتمع ككل ؟
للإجابة على هذا السؤال، نقترح تناول هذا المشكل المطروح انطلاقا من تحليل معايير الدخول لمستوى التكوين العالي.

بان مستوى الأجور المدة الطويلة للدراسة في هذا القطاع، تسمح لعدد من النساء (عازبات أو مطلقات) تعيش لوحدها، دون أن تكون ثقلا على عائلاتها.
إن إشكال إعطاء القيمة لهذا الوظيفة ترفض إمكانية أو ضرورة مشاركة هاته النساء في النشاطات العلمية وفي المناقشات السياسية.

إن هذا العرض يسمح لنا بتحديد موقفنا أن مفهوم مثقفات بالنسبة لنا يعني انتساب الأفكار ترجع إلى ممارسة نشاط نظري، النشاط الذي يجب أن يستثمر بالضرورة في ممارسة علمية وسياسية حيث يكون الرهان هو : الإدماج في الجماعة التي ستكون الانتلجانسية العربية.
وهكذا إذا كانت هذه العملية قائمة يجب علينا إيجاد آثار في مناسبات النشاطات العلمية.

إن إنتاج الأعمال الفردية، كالأطروحات، تصادف حاليا مشاكل تحمل المرأة وظائف الأم في المجتمع تقل أو تنعدم فيه الاستثمارات الاجتماعية مثل روضات ودور الحضانة.
ويجب أن تضاف لهذه الملاحظة الأولى، بفهم غياب وضعف حضور النساء في الملتقيات العلمية، والنشاطات السياسية والنقابية، يرجع أيضا إلى رفض الزوج، عائلة الزوج، المهنة وكذا المجتمع.

هذه المكانة الاجتماعية التي أردنا أن يبين جانبها «السلبي» تشرح لنا أيضا عدم بروز وجهة نظر النساء في تكوين المجتمعات العربية، والتي تتناسب مع شخصياتهم

كنساء عربيات.

إن ضعف أو قلة عدد النساء العربيات المثقفات يجعل من الصعب عليهن تكوين إستراتيجية الجماعة التي تعطي لهم مكانة المثل على الساحة الاجتماعية.

لكن حتى وإذا استطاعت هذه النساء أن تتجاوز هذا العائق، الذي سيطلب استثمارات اجتماعية من قبل الدول فإنها ستلتحق فقط بجماعة اجتماعية بدون إمكانيات تاريخية للقيام بوظيفة نقدية.

كما سنحاول أيضا أن نفهم ما هي الشروط التي تسمح للنساء المتكونات في الجامعة، أن تكون مدرسات[1] وباحثات في العلوم الاجتماعية.
ومن جهة ثالثة سنحاول في تحليلنا هذا الربط ما بين حضور النساء كمدرسات في المستوى العالي، والحظوظ المعطاة للجنس النسوي للوصول لهذا المستوى من التكوين.
إن العنصر الأول المطروح سيكون إذن صراع النساء ضد (التطور المدرسي) مع العلم بأن الرسوب المدرسي لا يمس سوى البنات، (وان كان هذا يمسهم بصورة أكثر).

لكن في هذه الحركة كان على النساء أن يناضلن معا ضد الميكانيزمات الداخلية للنظام المدرسي، وضد المواقف الإيديولوجية المسيرة من قبل العائلة والمجتمع.
ان (عدم القدرة على) توفير التعليم لكل الاطفال سيدعم صرامة المواقف الإيديولوجية التي ترفض التعليم الطويل، وعند الوصول الى سن الرشد تطلب البنات لمساعدة الأمهات في البيت (شغل البيت، حراسة الاطفال)، وحتى وان اختلفت المواقف باختلاف الجماعات الاجتماعية أو الفترات التاريخية، فان المجتمع ككل قبل أن يعطي وضعية متميزة[2] للنساء وهي وضعية الام، الزوجة.

لكن حتى وان كان هناك عدد كبير من البنات اللواتي يمارسن الدراسة لوقت طويل، فان هاته البنات غالبا ما تنحدر من الشرائح المتوسطة والعالية في المدن.
وهكذا يبدو قطاع التعليم القطاع الذي يسمح بالحصول على احسن رابطة الطلب الاجتماعي اتجاه النساء وعروض العمل.

في اطار التعليم العالي، تبدو النساء وكأنها تتمتع بقيمة اجتماعية ترتكز على ساعات العمل، على الوضعية الثقافية للمهنة وعلى الطابع النسوي لعمل المدرسة.
ويظهر تنظيم مسار مشاكل من كونهم متقفات، عندما يكون عنصر من العناصر المهمة لهذا الاختيار، وقيمة المهنة توجد في القدرة على القيام بطريقة جيدة بدورها المألوف كالأم والزوجة.

الهوامش

[*] أستاذة باحثة - معهد العلوم الاجتماعية -
مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية - الجزائر.

[1] يلغى تحليلنا هذا النساء اللاتي تعملن في الصحافة والذي بدأ عددهن يتزايد، على عكس النساء الكاتبات، وممثلات السينما الذي لا يزال عددهن قليلا.

[2] تبين الإحصائيات هذه الظاهرة بصورة واضحة جدا حيث

هناك 3 % من النساء في سن العمل اللواتي يمارس الوظيفة.